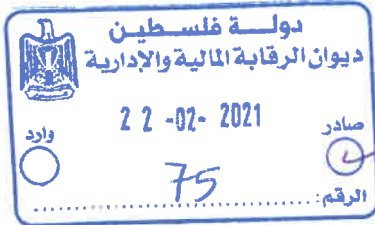




الرقم: 75
التاريخ: 2021/2/22



حفظه الله

عطوفة الدكتور/ رشدي وادي

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

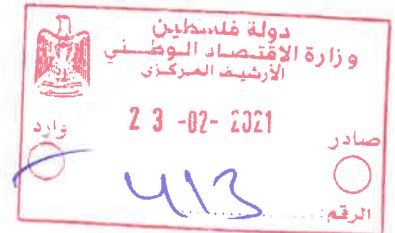
الموضوع: تقرير الديوان عن أعمال وزارة الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بملف المتابعة الاقتصادية لخطة الطوارئ لمواجهة فايروس كورونا (COVID-19) في قطاع غزة

يهديك ديوان الرقابة المالية والإدارية أطيب تحياته، ويشكركم على حسن استقبالكم لفريق الديوان، ودعمكم في تعزيز دوره في العمل الرقابي تحقيقاً للشفافية وحماية المال العام.

مرفق طيه النسخة الأولية لتقرير الديوان عن أعمال وزارة الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بملف المتابعة الاقتصادية لخطة الطوارئ لمواجهة فايروس كورونا (COVID-19) في قطاع غزة، واستناداً للمادة رقم (36) الفقرة (ب) من قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004، نأمل الاطلاع على كل ما ورد به، وموافاتنا بركم خلال شهر من تاريخه.

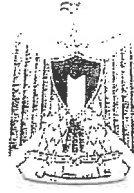
وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير،،،

م. محمد عبد القادر الرقب



صورة: للملف.





قرار رقم (2019/1)

بشأن المحافظة على سرية الأعمال والتقارير الرقابية

بعد الاطلاع على القانون الأساسي لسنة 2003 وتعديلاته
وعلى قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004
ووفقاً لمقتضيات المصلحة العامة
وبناء على الصلاحيات المخولة لنا قانوناً
قررنا ما يلي:

مادة (1)

تعتبر جميع المعلومات والبيانات الواردة في تقارير ديوان الرقابة ومراسلاته والمستندات المرفقة
طبيها سرية لا تقشى أو تبرز أو يسمح الاطلاع عليها إلا في الحدود المسموح بها قانوناً.

مادة (2)

يحظر على رؤساء الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة أو من ينوب عنهم إفشاء أو تسريب
للآخرين أي من أعمال الديوان الرقابية التي يطلعون عليها بحكم مناصبهم ومراكزهم الوظيفية
تحت طائلة المسؤولية القانونية.

مادة (3)

تلتزم الجهات الخاضعة لرقابة الديوان باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية التي تضمن المحافظة
على سرية وخصوصية أعمال الديوان الرقابية.

مادة (4)

تلتزم جميع الجهات الخاضعة لرقابة الديوان بتنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره.

صدر في مدينة غزة يوم الأربعاء 2019/01/02م



محمد عبد القادر الرقاب
رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية



ديوان الرقابة المالية والإدارية



تقرير ديوان الرقابة عن أعمال وزارة الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بملف المتابعة الاقتصادية لخطة الطوارئ لمواجهة فايروس كورونا (COVID-19) في قطاع غزة

إعداد

الإدارة العامة للرقابة على المال والاقتصاد

2021/01/19

فهرس المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
1	أولاً: مقدمة	1
2	ثانياً: مهام ملف المتابعة الاقتصادية	2
3	ثالثاً: القرارات والإجراءات الحكومية المتخذة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني	3
4	رابعاً: ملاحظات فريق الديوان	5
7	خامساً: توصيات الديوان	6

تقرير ديوان الرقابة عن أعمال وزارة الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بملف المتابعة الاقتصادية لخطة الطوارئ لمواجهة فايروس كورونا (COVID-19) في قطاع غزة

أجرى فريق ديوان الرقابة خلال شهري نوفمبر وديسمبر/2020 متابعة لأعمال وزارة الاقتصاد الوطني، فيما يتعلق بالملف الاقتصادي لخطة الطوارئ لمواجهة فايروس كورونا (COVID-19) في قطاع غزة، خلال الفترة من 2020/8/25م وحتى تاريخ 2020/10/31م وخلص إلى ما يلي:

أولاً: مقدمة

1. تبذل الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة جل اهتماماتها في الحد من انتشار الوباء، ويأتي في صدارة هذه الاهتمامات المحافظة على الأمن الغذائي، من حيث ضمان انسياب السلع والخدمات للمواطن الفلسطيني في ظل السيناريوهات المختلفة، وفق إجراءات صحية وأمنية تعمل على عدم انهيار القطاعات الاقتصادية وخاصة الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، التجارة الداخلية والخارجية، الانشاءات والقطاع المالي والمصرفي).
2. اتخذت الحكومة الفلسطينية عدة خطوات لمنع انتقال العدوي وانتشارها في قطاع غزة، منها: فرض حظر التجول، وتقسيم وعزل المحافظات حسب درجة انتشار الجائحة، إضافة لإغلاق المدارس والجامعات والمؤسسات السياحية والمطاعم والفنادق، وإيقاف الصلوات في المساجد.
3. يتطلب من الحكومة في سيناريو الوضع القائم مجموعه من الإجراءات التي تضمن تحقيق الأهداف المذكورة والمتمثلة في استمرار توفر السلع الغذائية والاقتصادية في ظل حالة الطوارئ، حيث أدى اكتشاف أول حالة إصابة بفيروس كورونا المستجد داخل قطاع غزة بتاريخ 2020/8/24 إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات، أبرزها تقييد تحرك المواطنين مع التأكيد على ضرورة بقائهم في بيوتهم، ونتيجة لذلك تبذل وزارة الاقتصاد الوطني مجهوداً كبيراً لضمان استقرار الأسعار وضبط السوق المحلي خلال فترة جائحة كورونا ، وإتاحة الفرصة للمواطنين للحصول على احتياجاتهم المطلوبة ببسر وسهولة قدر الإمكان.
4. عملت الوزارة منذ تاريخ 8/25 وحتى الآن وفقاً لخطة الطوارئ المعدة مسبقاً، حيث قسمت الموظفين حسب مناطق السكن وتبعاً للمهارات والخبرات والقدرات التي تؤهلهم للعمل في حالة الطوارئ، ووفقاً لهذه الخطة فقد عمل حوالي (130) موظف من موظفي الوزارة ضمن خطة الطوارئ، بنسبة (46%) من اجمالي الموظفين، وهذه النسبة قابلة للزيادة وفقاً لخطة العودة التدريجية للعمل، وتفعيل معظم الإدارات التي تقدم خدماتها للمواطنين، كما سيظهر تباعاً.

ثانياً: مهام ملف المتابعة الاقتصادية وفق الإطار العام المرجعي لهيكلية العمل الحكومي للتعامل مع أزمة فايروس كورونا (COVID-19) في قطاع غزة

1. المراقبة والمتابعة اليومية للمخزون ولحركة الأسواق والبضائع.
2. مراقبة وضبط الأسعار ومتابعة المحتكرين والمستغلين من التجار.
3. متابعة إجراءات السلامة والوقاية ومنع نقل العدوى عبر المعابر والبضائع ووسائل وسائقي النقل.
4. العمل مع التجار والموردين على توفير مخزون إضافي من البضائع والمواد الأساسية، خاصة المتعلقة بكبار السن والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة.
5. دعم وتشجيع استثنائي "خاص بالمرحلة" للتجار لتعزيز قدرتهم على الصمود في ظل الأزمة.
6. تعزيز العلاقة مع رجال الأعمال وكبار التجار وتشجيعهم على المساهمة في حل الأزمة.
7. تعزيز العلاقة مع الغرف التجارية والهيئات والاتحادات لمحاولة الحد من الأزمة.
8. العمل على تسهيل وإتاحة تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، ضمن إجراءات حالة تقييد الحركة المتبعة للوقاية من فيروس كورونا المستجد ومنها:
 - أ. تستمر المخابز ومحطات توزيع المياه ومحطات تعبئة وتوزيع الغاز المنزلي بالعمل كالمعتاد ويتم توفير وتقديم كافة التسهيلات الممكنة لها.
 - ب. تقديم التسهيلات اللازمة لأصحاب الفقاسات ومزارع الدجاج واللاحم ومزارع الدجاج البياض لنقل الاعلاف والعناية بها.
 - ج. إتاحة المجال لمطاحن الدقيق ومصانع الالبان بالعمل لتزويد المواطنين بالمتطلبات الأساسية.
 - د. السماح بحركة الشاحنات العاملة على المعابر بالتحرك لنقل البضائع.
 - هـ. السماح لموزعي السلع التموينية الأساسية بالتنقل لتزويد نقاط البيع بالتجزئة.
 - و. منح إذن التنقل داخل المحافظة الواحدة من خلال المحافظ، ويكون التنسيب من خلال ممثل وزارة الاقتصاد الوطني في لجنة طوارئ المحافظة، أما التنقل عبر المحافظات يكون من خلال العمليات المركزية وبتنسيب من ممثل الوزارة في لجنة الطوارئ الحكومية.
 - ز. جميع التحركات المذكورة أعلاه يجب أن تكون ضمن بروتوكول الوقاية الشخصية وأهمها لبس الكمامات والمحافظة على التباعد الجسدي.
 - ح. تتولى مباحث الكورونا مراقبة الحالة، وفي حالة مخالفة تعليمات الوقاية الصادرة عن وزارة الصحة يتم اتخاذ الإجراءات المناسبةة.

ثالثاً: القرارات والإجراءات الحكومية المتخذة من قبل وزارة الاقتصاد والمتعلقة بالتعامل مع جائحة فايروس كورونا (COVID-19) في قطاع غزة

1. بتاريخ 2020/09/23م تم اصدار تعميم من وكيل وزارة الاقتصاد الوطني د/ رشدي وادي، بشأن تنظيم استقبال المتعاملين ضمن إجراءات الوقاية من فيروس كوفيد 19، حيث تضمن التعميم النقاط التالية:

أ. يتم تنظيم استقبال المتعاملين مع الإدارات والدوائر الخدماتية في الوزارة، بحيث لا يزيد العدد المتواجد في المكان المحدد وفق التالي:

الحد الأقصى	الإدارة/الدائرة	الحد الأقصى	الإدارة/الدائرة
1	الدائرة المالية	4	مكتب المدير العام
1	دائرة شؤون الموظفين	10	دائرة التجارة
2	دائرة الشكاوي	2	دائرة حماية المستهلك
3	دائرة مقالع الرمال	7	الإدارة العامة للشركات
متعامل لكل موظف	المساعدون القانونيون	2	مباحث التمويل
2	دائرة الملكية الفكرية	3	دائرة الترخيص الصناعي
7	المعادن الثمينة	3	دائرة التنمية الصناعية
4	المكتب الفرعي	2	دائرة الشؤون الإدارية

ب. يتم إلزام المتعامل بتعقيم اليدين وقياس درجة حرارته، وارتداء بطاقة زائر طوال فترة تواجده في مركز تقديم الخدمة.

ج. يتم تدوين بيانات جميع المتعاملين مع مركز الخدمة في سجل خاص.

د. يمنع استقبال المواطنين من غير أصحاب المصلحة المباشرة، والمتعاملين غير الملتزمين بإجراءات الوقاية والسلامة الصحية.

هـ. يحظر تنقل أي متعامل لغير المكان الموجه له، والموضح في البطاقة.

و. تخفيض وقت تواجد العاملين في بيئة العمل إلى الحد الأدنى.

ز. تحقيق التباعد الجسدي الآمن بمسافة لا تقل عن متر ونصف بين أي شخصين.

2. قامت اللجنة الداخلية لمواجهة فايروس كورونا داخل الوزارة، باتخاذ العديد من التدابير الاحترازية التي تم القيام بها داخل الوزارة:

أ. توزيع علب مُعقم لكل غرفة؛ لتنظيف الأسطح والمكاتب.

ب. التعقيم اليومي للمصاعد والدرج وأيدي المكاتب ورخام استقبال المعاملات في صالات استقبال الجمهور.

- ج. توزيع مُطهر كحولي وكمامات وقفازات للموظفين، وبالأخص المتعاملين مع الجمهور .
- د. العمل على تحقيق مسافة آمنة بين موظفي تقديم الخدمة والمراجعين في صالة الاستقبال.
- هـ. الاستمرار في إلغاء التوقيع على جهاز البصمة، واستبداله بالتوقيع الورقي في كل إدارة.
- و. قياس درجة الحرارة لجميع مراجعين الوزارة ومتلقي الخدمة.
3. عقد عدة اجتماعات لوكيل وزارة الاقتصاد مع القطاع الخاص والاتحادات الصناعية وغير ذلك، وهي على النحو الآتي:

م	تاريخ الاجتماع	البيان	مضمون الاجتماع
1	2020/8/30	اجتماع مع كل من وزارة الزراعة والصحة والداخلية	مناقشة كيفية وصول المواد الأساسية للمواطنين بالإضافة إلى كيفية نقل البضائع والسلع بين المحافظات.
2	2020/11/22	اجتماع مع الغرف التجارية	مناقشة خطة الإغلاق المتوقعة وآلية التعامل مع تطورات جائحة كورونا بالإضافة إلى الاجراءات المطلوبة من المصانع والتجار
3	2020/11/30	اجتماع مع اتحاد الصناعات الفلسطينية	

4. ضبط الأسعار وملاحقة المُحتكرين والمُستغلين، حيث تم تحرير عدد (1,079) محضر ضبط لمحات تجارية من قبل دوائر المكاتب الفرعية لحماية المستهلك خلال الفترة من تاريخ 2020/8/25م وحتى تاريخ 2020/9/24م. والجدول التالي يوضح ذلك:

إنجازات دوائر المكاتب الفرعية لحماية المستهلك خلال الفترة من تاريخ 2020/8/25م وحتى تاريخ 2020/9/24م.				
م	المكتب الفرعي	إجمالي الجولات	إجمالي عدد الزيارات	إجمالي عدد محاضر الضبط المحررة
1	غزة	136	1,595	229
2	الشمال	76	941	365
3	خانيونس	85	1,257	220
4	الوسطى	89	1,107	142
5	رفح	59	1,034	123
	المجموع	445	5,934	1,079

5. إعفاء عدد (12) سلعة أساسية من الرسوم الجمركية التي يتم تحصيلها في وزارة المالية، والإبقاء على تحصيل رسوم إذن استيرادها والذي يتم استخراجها من وزارة الاقتصاد الوطني.
6. تحديد التعامل مع البضائع الواردة عبر معبري كرم أبو سالم ورفح، وفق إجراءات الوقاية والسلامة.
7. وقف تمويل أي مشاريع جديدة من قبل هيئة تشجيع الاستثمار، وتأجيل تحصيل أقساط السداد الشهرية.

رابعاً: ملاحظات فريق الديوان على الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة لمواجهة جائحة كورونا، خلال الفترة من 2020/8/25م وحتى تاريخ 2020/10/31م

1. لوحظ عدم تفعيل وتطبيق البرامج الإلكترونية للوزارة عن بعد، وعدم استحداث شاشة الكترونية خاصة بالمراجعين ليتم من خلالها تقديم الطلبات والبيانات المطلوبة لإنجاز معاملات التجار والمراجعين، مما يضطر بالمراجعين والموظفين المختصين الحضور شخصياً للوزارة لتقديم وتنفيذ المعاملات المقدمة للوزارة.
2. عدم وجود منظومة الكترونية مرتبطة بأنظمة الحاسوب الحكومي من أجل تنظيم عملية إدخال ومتابعة محاضر الضبط والإتلاف، خصوصاً في ظل اشتراك أكثر من جهة حكومية في إتمام الدورة المستندية لتلك المحاضر.
3. عدم وجود تنسيق كافٍ بين مختلف الجهات الحكومية (الاقتصاد، النيابة، مباحث التموين، الصحة، البلديات.. إلخ) بشأن ضبط الأسواق، وذلك وفق ما أفاد به وكيل الوزارة المساعد، حيث لم يتبين لفريق الديوان وجود أي محاضر أو تقارير زيارات ميدانية مشتركة للأسواق والمحال التجارية، مما يعني عدم وجود رؤية واضحة منظمة لتسلسل العمل ووفق منظومة عمل متكاملة.
4. من خلال مراقبة فريق الديوان للموظفين أثناء الدوام الصباحي، لوحظ دخول العديد من الموظفين دون كمادات واقية، وعند سؤالهم عن السبب تم الإفادة بأن الكمادات موجودة داخل مكاتبهم، حيث يستخدم العديد من الموظفين المصعد الكهربائي للصعود إلى مكاتبهم دون ارتداء الكمادة، رغم ضيق المصعد وعدم إمكانية تحقيق التباعد بداخله.
5. عدم توفر معقم اليدين للعديد من المكاتب، بسبب نفاذها بعد ما يقرب من شهر لبدء انتشار الوباء داخل قطاع غزة، وقد أفاد العديد من الموظفين بالتواصل مع الشؤون الإدارية والمالية بالوزارة، وحتى تاريخه لم يتم تزويدهم بمعقمات جديدة.
6. بالرغم من وجود العديد من التعاميم الخاصة بتنظيم استقبال المتعاملين داخل المكان المحدد بالوزارة بحد أقصى (10) أشخاص، إلا أنه لوحظ قيام ديوان الموظفين بتنظيم مقابلات التوظيف في بعض وظائف تخص وزارة الاقتصاد داخل مقر الوزارة، حيث بلغ عدد المتواجدين بنفس المكان أكثر من 20 متقدماً، بالإضافة إلى قيام الوزارة بعقد دورة موظف جديد لأكثر من 50 موظف في آن واحد.
7. عدم الالتزام بالحد الأقصى للمراجعين داخل الدوائر، حيث لوحظ وجود العشرات من المراجعين داخل كل من الإدارة العامة للشركات، الوحدة القانونية، دائرة التجارة، مكتب التحصيل الخاص بالبنك، كما لوحظ عدم وجود تباعد بينهم أثناء تلقي الخدمة.
8. عدم قيام الوزارة بتقدير وحصر أضرار القطاعات الاقتصادية، الناجمة عن جائحة كورونا.

9. لوحظ عدم اصدار أي تقرير اقتصادي حتى تاريخه، يوضح حجم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، وكيفية معالجتها، كما أن لجنة الطوارئ الخاصة بالوزارة لم تنشر أي تقرير منذ توليها لهذه المهمة.

10. لوحظ أن الشكاوى التي يتم استقبالها من خلال الهاتف لا يتم توثيقها ورقيا لإمكانية الرقابة عليها، والتأكد من مدى الالتزام بحلول تلك الشكاوى.

خامساً: توصيات الديوان

1. العمل على مراقبة مؤشرات المخزون الاستراتيجي للسلع التموينية عن طريق نظام الإنذار المبكر (الواردات والمخزون السلعي المتبقي، مقارنة مع الطلب المحلي)
2. التركيز على الصناعات القادرة على التكيف مع الجائحة وفق الحاجة والأهمية (الصناعات الغذائية، الكيماوية، النسيج والملابس، الدوائية) وفق التزامات صارمه تأخذ بالاعتبار توفر السلامة الصحية من حيث:
 - تعقيم العمال ومدخلات الإنتاج.
 - تحقيق التباعد بين العاملين.
 - توفير برنامج رقابة عالية من قبل إدارة المصنع.
 - توفير وسائل النقل الآمنة للعاملين.
3. التركيز على قطاع الصناعات الغذائية والصناعات التكميلية المرتبطة بها من خلال توفير رصيد من المواد الخام اللازمة لهذه الصناعات، وكذلك مستلزمات التعبئة والتغليف لضمان استمرار الإنتاج، مع ضمان استفادة مستوردي المواد الأولية اللازمة للصناعة من الإعفاءات لتشجيعهم على الاحتفاظ بمخزون إضافي.
4. التنسيق مع النائب العام ومجلس القضاء الأعلى لمحاربة رفع الأسعار، بحيث لا يتم رفع الأسعار إلا بالعودة لوزارة الاقتصاد الوطني.
5. تفعيل النظام الإلكتروني للشكاوى بجانب الخط الهاتفي المجاني الخاص بوزارة الاقتصاد الوطني، بهدف متابعة الشكاوى المقدمة من المواطنين وسرعة التجاوب في حلها.
6. بث رسائل طمأنينة للمواطنين عبر وسائل الإعلام المختلفة، بخصوص توفر المواد الغذائية ودعوتهم إلى عدم التهافت على الشراء غير المبرر لتخزين المواد الغذائية.
7. استخدام التطبيقات الإلكترونية في معاملات التجار مع المؤسسات الحكومية (إذن الاستيراد- وزارة الاقتصاد، خلو الطرف- وزارة المالية) كذلك تحديد مواعيد ادخال البضائع عبر لجنة تنسيق إدخال البضائع وغيرها من المعاملات المالية.

8. وضع خطة طوارئ لتوفير المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية في الظروف الطارئة بالتعاون مع كافة الجهات ذات العلاقة.
9. تفعيل الحافظة الالكترونية للتجار بحيث يتم الاستغناء عن التواصل مع البنوك.
10. حث المواطنين على استخدام تطبيقات الشراء المختلفة والمتوفرة لدى العديد من المحلات التجارية كنموذج ناجح في التسوق الداخلي، مع أهمية اعتماد شركات متخصصة لتوصيل البضائع تراعي توفر السلامة الصحية واستخدام التعقيم المتواصل.

الإدارة العامة للرقابة على المال والاقتصاد

